حكومة السيسي ترفع أسعار البنزين للمرة الرابعة تواليا بنسبة إجمالية 16%

الجمعة 4 فبراير 2022 03:48 م

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية بحكومة السيسي في بيان اليوم الجمعة، زيادة أسعار الوقود بأنواعه 25 قرشاً اعتباراً من الساعة التاسعة صباح اليوم، فيما ثبتت سعر السولار.

وارتفع سعر لتر البنزين 80 أوكتان إلى 7.25 جنيهات تعادل 0.4615 دولار، و92 أوكتان إلى 8.5 جنيهات، و95 أوكتان إلى 9.5 جنيهات، في حين تم تثبيت سعر السولار عند 6.75 جنيهات. (الدولار= 15.71 جنيها).
وهكذا قررت اللجنة المعنية بمراجعة وتحديد أسعار بيع بعض أنواع الوقود بشكل ربع سنوي، اليوم الجمعة، رفع أسعار جميع أنواع البنزين للمرة الرابعة على التوالي خلال أقل من عام، وذلك بقيمة 25 قرشاً (الجنيه = 100 قرش) على سعر اللتر للأشهر الثلاثة المقبلة، بإجمالي 100 قرش مقارنة بسعر ليتر البنزين في أبريل/نيسان الماضي، وبنسبة إجمالية بلغت 16%.

وتأخرت اللجنة في إعلان قرارها لما يقرب من شهر نتيجة ارتفاع أسعار الوقود العالمية، وتجاوز أسعار النفط حاجز الـ90 دولاراً للبرميل لأول مرة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2014، علماً أن متوسط السعر في الربع الأخير من عام 2021 بلغ 83 دولاراً، مقارنة بـ75 دولاراً في الربع الثالث من العام المنقضي، والذي جرى على أساسه التسعير الأخير لأسعار البنزين في مصر قبل نحو 4 أشهر.
وبذلك تكون سلطات الانقلاب قد رفعت سعر بنزين (80 أوكتان) من 6.25 جنيهات لليتر في إبريل/نيسان 2021 إلى 7.25 جنيهات حالياً على 4 مرات، بزيادة تقدر بـ16%، وبنزين (92 أوكتان) من 7.50 جنيهات إلى 8.50 جنيهات لليتر، بزيادة تقدر بـ13.3%، وبنزين (95 أوكتان) من 8.50 جنيهات إلى 9.50 جنيهات لليتر، بزيادة تقدر بـ11.7%.

وتقضي المعادلة السعرية لأسعار البنزين بتعديل الأسعار، بما لا يتجاوز نسبة 10% (صعوداً وهبوطاً)، استناداً إلى ثلاثة عوامل رئيسية، هي السعر العالمي لبرميل النفط، وسعر صرف العملة المحلية (الجنيه) أمام الدولار، ومقدار التغير في عناصر الكلفة، مع الأخذ في الاعتبار كذلك معدل التضخم في قطاع النقل.

وتوقعت الموازنة المصرية للعام المالي الجاري (2021-2022) أن يبلغ متوسط سعر البرميل من خام "برنت" 61 دولاراً، وهو ما يقل بنحو 30 دولاراً كاملة عن سعره في الوقت الراهن؛ بما يُنذر بتفاقم العجز في بند دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة.

وقلصت حكومة الانقلاب مخصصات دعم المواد البترولية في موازنة العام 2021-2022 إلى 18.4 مليار جنيه (1.2 مليار دولار تقريبا)، مقارنة بـ28.1 ملياراً في العام 2020-2021، و53 ملياراً في العام 2019-2020، و89 ملياراً في العام 2018-2019، و145 ملياراً في العام 2017-2018، أي أنه تراجع بنسبة تزيد على 87% خلال أربعة أعوام مالية فقط.

وتفرض مالية السيسي رسماً ثابتاً بقيمة 30 قرشاً على كل ليتر يباع من البنزين بأنواعه، و25 قرشاً على كل ليتر من السولار، ما يعد بمثابة "ضريبة مقتطعة" تفرضها الحكومة على المنتجات البترولية، بغرض تثبيت سعر البيع محلياً في حال تراجُع الأسعار العالمية للوقود عوضاً عن خفضه. وفي المقابل، رفع السعر على المواطنين مع كل زيادة في أسعار خام "برنت" عالمياً.

ولا تقتصر زيادة الأسعار على المحروقات بطبيعة الحال، فسلطات الانقلاب تتفنّن بفرض الضرائب والرسوم على المواطنين والشركات، ولجأت قبل يومين إلى مضاعفة سعر رغيف الخبز المدعوم.

وكشف مصدر بارز في لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب يوم الأربعاء، أن الحكومة انتهت من خطتها بشأن تحرير سعر رغيف الخبز تدريجا على بطاقات الدعم التموينية، من خلال مضاعفة سعر الرغيف من 5 إلى 10 قروش (الجنيه = 100 قرش) في خطوة أولى، مع

بداية الموازنة الجديدة للدولة عن العام 2022-2023 في 1 يوليو/تموز المقبل

وقال المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، إن تحرير سعر رغيف الخبز المدعوم سيكون على مراحل عدة، تبدأ بخفض مخصصات دعم السلع التموينية في الموازنة الجديدة بنسبة 10%، والبالغة نحو 87.2 مليار جنيه في موازنة العام الحالي (2021-2022)، منها نحو 50.6 مليار جنيه لدعم منظومة الخبز بهدف توفير 5 أرغفة للفرد يومياً مقابل 25 قرشاً، أي ما يعادل 7.5 جنيهات شهرياً (الدولار = نحو 15.7 جنيها).